

في شرح المهدد و ابن الرفعه في الكفاية فلو تيمم لم يرض شر
 صلى فشف في اثنا عشر ركعا اما لم يرض فلو فشف وهو في
 اثنا التكبير ضربه لانه لو يدخل في الصلوة الا بانها معه كما ذكره
 الرافي **القاعدة الرابعة** من تعلقته بدل مع عدم مبدل
 ثم وجد المبدل وهو في اثنا فعل المبدل لم يتصل مع وجود
 مبدل له كالصوم عند عدم العتق في الكفارة المرتبه وكذا
 ما يقوى مقام البدنه عند عدمها وغير ذلك **الا** في مسائل
منها اذا تيمم المقيم ثورا الماء في اثنا الصلوة ولم يقترن
 مانع بطل تيممه في اصح الوجهين ولو راى المقيم المسافر الماء
 في صلاة لم يتصل الا ان يتوى الاقامه فيها بعد وجدان
 الماء ويحرم الماء في اثنا صلاة وينوى الا تمام بعد بطلت
 صلواته في اصح الوجهين لان تيممه صح لصلوة مقصوده وقد
التزم الا ان زياده ركعتين كما عهده الرافي رحمه الله
ومنها اذا شرع المسافر المقيم في صلاة بنيت القصر
 ثم وجد الماء هي صلوة فنوى الا تمام بطلت صلاة في
 اصح الوجهين لان تيممه كان قد صح لصلوه مقصوده مع
 عدم وقد التزم الا ان زياده ركعتين حتى وجد الماء فلما
 بطلت صلاة ذكره الرافي في الشرح الكبير فلو كان منها
 ولكن نوى الاقامه بطلت صلاة في اصح الوجهين من قول الرافي
 في والنوى تغليباً لجانب الاقامه وقد رده بعض مشايخنا
 بخنا المتأخرين وليس بظاهر ولو راى المقيم الماء في اثنا
 صلوة هي له ان يخرج ليتوضأ فيه خمسة اوجه قال
 الرافي اصحهما نعم يخرج من الخلاف لان من العلماء من حرم
 عليه الاستقرار وهل هو اوى وجهان اصحهما نعم الثاني
الافضل الاستقرار الثالث ان يقلبها نقلاً وهو الافضل
 الرابع الاستقرار واجب قال امام الحرمين ان ضاق
 الوقت حرم الخروج والوقت الخلاف فيما اذا وسع قال

النوى

النوى في شرح المهدد وما قاله متعين فلا يعلمه بخلافها
 وهذا بخلاف من صلى منفرد او تد على جماعة في اثنا عشر
 فالصحيح من قول الرافي في اخر كتاب الجماعة استحباب
 قلها نأقله ويسم مؤر كعتين **والفرق** بينهما لان في النافله
 تمكن انقلابها بخلاف وجود الماء **ومنها** اذا راى الماء
 هو في اثنا صلاة نافله بطلت في وجه حكاه الرافي عن امام الحرم
 مبن عن ابي شريح ولو نذر عينه ثم ضاعت بتفريطه منه
 وقتلنا يلزمه المبدل على الصحيح فحينه ثم وجد المبدل
 قبل ذبح المبدل لزمه ذبحه ولا يقوم غيره بمقامه عند
 وجوده في اصح الاوجه **فان** قال قابل قد قلتم انه اذا تلبس
 ببدل عند عدم مبدل له ثم وجد المبدل وهو في اثنا
 المبدل لم يبطل ويجزى عنه ولا يلزمه فعل المبدل كما
 اذا عين ساه فضاغت ثم وجدها في اثنا فعل المبدل بل
 يملكها كما يحج صاحب التهذيب خلافا لما في الشامل القطع
 بذبحها لان له ملكه بالتعيين فعلى الاول **مالفرق** بين
 هذا وبين ما اذا صلى قاعدا العجزه عن القيام ثم قدر
 على القيام في اثنا الصلوة وجب عليه القيام لزال العله
 قلنا الفرق بينهما ان هذه رخصه تعلقت بالمرض والعجز فاذا
 زالت العله زالت الرخصه **فان** قيل هذا مشتق با
 لقيام اذا راى الماء في صلواته كان له المضي فيها لانها رخصه
 تعلقت بعدم الماء زال العذر ولم تنزل الرخصه وفي السنن
 ما يكون متخييراً بين تركه وفعله مثل القصر ويجزى قلنا
 التيمم فرض وعجزهم يجب على العادم ان يتم فلا يقال
 له رخصه فيبطل هذا ان قيل **فما الفرق** بين ان يكون
 مسافراً يتوى الاقامه فيصير حكمه حكم المقيم بنفسه لانيه
 وبين ان يكون مقيماً يتوى السفر فلا قلنا الفرق بينهما
 انه اذا كان مقيماً فلا صل الاقامه **فلا** نوى السفر والنيه